الأمم المتحدة

A/56/389

الجمعية العامة

Distr.: General
21 September 2001
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقديم المساعدة من أجل الإغاثة الإنسانية والإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في الصومال

تقرير الأمين العام*

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولا –	مقدمة	١	٣
ثانيا –	الحالة الاجتماعية – الاقتصادية	٢-٢٧	٣
	ألف – الحالة السياسية والأمنية	٥-١١	٣
	باء – المسائل الإنسانية	١٢-٢٠	٥
	جيم – المسائل الاقتصادية	٢١-٢٧	٦

* يعزى تأخر تقديم التقرير إلى التطورات الحاصلة في الحالة في الصومال.

121001 091001 01-54593 (A)
0154593

ثالثا –	المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة إلى الصومال	٢٨-٦٢	٧
	ألف – الأمن الغذائي والتنمية الريفية	٣١-٣٧	٨
	باء – الصحة والتغذية	٣٨-٤٢	٩
	جيم – المياه والصرف الصحي	٤٣-٤٦	١٠
	دال – التعليم	٤٧-٤٨	١١
	هاء – حقوق الإنسان والمنظور الجنساني	٤٩-٥٠	١١
	واو – إعادة توطين العائدين وإعادة إدماجهم	٥١-٥٣	١٢
	زاي – برامج التنمية	٥٤-٦٠	١٢
	حاء – التنسيق والأمن	٦١-٦٢	١٣
خامسا –	المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء	٦٣-٦٤	١٣
سادسا –	ملاحظات	٦٥-٧٠	١٤

أولا – مقدمة

١ – يقدم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة ١٦٨/٥٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي طلبت فيه الجمعية إلى الأمين العام أن يتخذ جميع التدابير اللازمة لتنفيذ ذلك القرار، وأن يقدم تقريرا عنها إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. ويقدم التقرير استعراضا للحالة الراهنة في الصومال، وسردا مفصلا للمساعدة الإنسانية والمساعدة للتأهيل المقدمة من الأمم المتحدة وشركائها طوال العام الماضي، ويوجه الانتباه إلى مجالات المساعدة ذات الأولوية وفقا للتطورات المستجدة المحتملة.

ثانيا – الحالة الاجتماعية – الاقتصادية

٢ – أدى الصراع الذي دائم أكثر من عقد من الزمن وحدوث موجات متكررة من الجفاف والفيضانات في الصومال إلى تعطيل وتغيير النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية قديمة العهد التي تقيم أود الحياة وتهيئ سبل العيش للسكان. وفي أوائل التسعينات، وفي ذروة الحرب الأهلية الدائرة هناك، تجمعت كل هذه العوامل معا وأحدثت أزمة إنسانية ذات نسب هائلة. وأفضت المجاعات، وانتشار الأوبئة ونشوب أعمال العنف المباشر إلى مقتل عدد يقدر بـ ٤٠٠ ٠٠٠ شخص.

٣ – ورغم أن محنة الشعب الصومالي لم تعد بادية للعيان بشكل واضح بعد أن غادرت عملية الأمم المتحدة في الصومال أراضيها في عام ١٩٩٥، فإن تاريخ البلد الطويل المتسم بالصراع المدني والنظام الاقتصادي الطبقي قد حد من قدرة كثير من الصوماليين على تحمل المزيد من الضغوط، أو حتى على تلبية احتياجاتهم الإنسانية الأساسية. ونتيجة لذلك، تواجه الصومال بعضا من أعلى معدلات الوفيات والاعتلال وسوء التغذية في العالم قاطبة.

٤ – ويستأثر الصوماليون بنسبة ١٧ في المائة في المتوسط من سوء التغذية على مستوى العالم وبنسبة ٤ في المائة من سوء التغذية الحاد. ويبلغ معدل وفيات الرضع ١٣٢ من كل ١ ٠٠٠ مولود حي، بينما تبلغ وفيات الأطفال دون سن الخامسة من العمر ٢٢٤ من كل ١ ٠٠٠ طفل حي. ويبلغ معدل وفيات النفاس ١ ٦٠٠ لكل ١٠٠ ٠٠٠ مولود حي. ومن المستحيل تحديد معدلات الاعتلال بالنظر إلى الافتقار إلى وجود بنية تحتية صحية، بيد أن الفقراء الصوماليين معرضون بشدة للإصابة بمرض السل، والملاريا، والحصبة، والكوليرا والحمى السوداء. وليست الفرص المحدودة للحصول على المياه المأمونة (نحو نسبة ٢٨ في المائة من السكان) والتعليم بالمدارس الابتدائية (نسبة ١٣,٨ في المائة من الأطفال تلتحق بهذه المدارس) سوى مؤشرات تدل على النقص الخطير في إمكانية حصول أغلبية السكان على الخدمات الاجتماعية الأساسية.

ألف – الحالة السياسية والأمنية

٥ – حدث عدد من التطورات السياسية الهامة في الصومال خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وهي تشمل ما يلي: إقامة حكومة وطنية انتقالية في مقديشيو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠، وتشكيل مجلس الصومال للمصالحة والتجديد من جانب زعماء الفصائل المعارضة للحكومة الوطنية الانتقالية في آذار/مارس ٢٠٠١؛ وإجراء استفتاء في أيار/مايو ٢٠٠١ على دستور ”جمهورية صوماليلاند“ التي أعلنت قيامها؛ وإنهاء العمل في تموز/يوليه ٢٠٠١ بالميثاق الأولي لبونتلاند الذي كانت مدته ثلاث سنوات.

٦ – إلا أن هذه التطورات لم تسفر بعد عن أي تغيير له دلالته في الحياة اليومية للشعب الصومالي. فالخريطة الاجتماعية – السياسية في الصومال لا تزال خريطة مقسمة

بين بيئات مستقرة نسبيا في شمال شرق وشمال غرب البلاد مقارنة بانعدام الأمن النسبي في الجنوب.

٧ - وما برح السكان المدنيون يعانون من أعمال العنف المتقطعة في الأقاليم الجنوبية. ففي نيسان/أبريل ٢٠٠١ أدى القتال في إقليم غيدو الذي دار حول بلدة بولا زاوا إلى تشريد نحو ١٠ ٠٠٠ شخص ونزوحهم إلى شمال كينيا ومقتل نحو ثلاثين شخصا. بالإضافة إلى ذلك، يظل مرفآ كيسمايو وميركا في الجنوب من الأماكن التي تشهد صراعا مستمرا على فترات متقطعة بين المصالح السياسية المتناحرة. والمنافسة على الموارد، لا سيما على البنى الأساسية الزراعية والحضرية، تعمل على مواصلة تعزيز العنف، بما في ذلك إحراق القرى. ومن ثم، يصعب في كثير من الأحيان الوصول إلى السكان المتضررين الذين يقطنون في أودية نهري جبا وشعبيليه.

٨ - وفي مقديشيو، نجحت الحكومة الانتقالية الوطنية في استمالة اثنين من الفصائل الخمس المعارضة لها. علاوة على ذلك، واصلت اتباع سياستها المتمثلة في إضفاء الطابع النظامي على قوات الميليشيا وشراء وقيادة العربات المسلحة المعروفة باسم ''التقنيات''. كما أنشأت ١٤ مخفرا للشرطة في المدينة. بيد أنه لا يزال هناك عدد من الفصائل العسكرية القوية المعارضة للحكومة الانتقالية الوطنية في المدينة. وقد اشتملت عمليات الاقتتال على وقوع حادث في ميناء مقديشيو في أيار/مايو ٢٠٠١ بين الميليشيات التابعة لحسين عديد والميليشيات التابعة لرجل الأعمال المعروف عبد الديلاف مما أسفر عن سقوط ٥٠ قتيلا وما يزيد على ١٥٠ مصابا. ثم نشب قتال في شمال مقديشيو استمر ستة أيام شملت عطلة نهاية الأسبوع الموافق ٩ تموز/يوليه بين عشائر أبغال الفرعية، ثم أعقبتها صدامات بين ميليشيات عير والميليشيات التابعة لزعيمي الفصائل عثمان أتو وحسين عديد، أسفرت عن مقتل ما يزيد على ١٠٠ شخص وعن عدد كبير من الإصابات.

٩ - وقد أدى استمرار عدم الاستقرار في جنوب الصومال إلى تقييد حركة برامج المعونة. وتظل مناطق كبيرة تشمل مقديشيو، وجبا السفلى والوسطى، وغيدو الجنوبية وشعبيليه السفلى من المناطق التي يصعب على الوكالات الدولية دخولها للقيام بأعمال الرصد والتدخل المنتظمة. وعلى مدار السنة، انسحب عدد من الوكالات منها أطباء بلا حدود التابعة لبلجيكا التي انسحبت من كيسمايو أو فرضت قيود شديدة على عملياتها بسبب انعدام الأمن مثل المنظمة الدولية للرؤية العالمية في بويلي، ومنظمة أطباء بلا حدود التابعة لأسبانيا ومنظمة التصدي للجوع في مقديشيو. ومن أكثر المشاكل إمعانا التي تعاني منها جميع الوكالات في الصومال - في الشمال والجنوب - مشكلة تسوية المنازعات التعاقدية وتواتر استخدام العنف كملجأ أخير.

١٠ - وكان اختطاف ستة من موظفي الأمم المتحدة الدوليين وثلاثة من موظفي أطباء بلا حدود الأسبانية في مقديشيو في أواخر آذار/مارس من أكثر الحوادث المثيرة التي أثرت على برامج المعونة. ورغم إطلاق سراحهم جميعا في نهاية المطاف، فإن الهجوم الأولي أدى إلى وقوع خسائر في الأرواح بين الصوماليين وتدمير مجمع للمنظمات غير الحكومية. وجاء هذا الهجوم عقب عملية الاختطاف السابقة التي وقعت في تموز/يوليه ٢٠٠٠ والتي جرى فيها خطف اثنين من الموظفين المغتربين العاملين لدى منظمة التصدي للجوع. ونتيجة لذلك، لم يعد هناك أي حضور دائم للمغتربين في مقديشيو وقد تم تقليص أي برنامج كبير للمعونة في المدينة.

١١ - وتواصل كثير من المنظمات الحكومية الدولية بما فيها منظمة الوحدة الأفريقية والأمم المتحدة دعوة كافة الأطراف في الصومال إلى تسوية خلافاتها بالوسائل السلمية. وإلى أن يحين الوقت الذي تحدث فيه مصالحة دائمة في الصومال، فسوف يستمر العنف الطائفي والإجرامي في بث الفوضى والاضطراب في حياة الصوماليين والحد بشدة من إمكانية وصول برامج المعونة وأثرها.

باء - المسائل الإنسانية

١٢ - على مدار العام المنصرم، خفت إلى حد كبير وطأة حالات الطوارئ في أنحاء الصومال بسبب الأحوال البيئية الإيجابية ووفرة المحاصيل. بيد أن المكاسب لم تكن كافية لكسر الحلقة الموسمية من الازدهار والإفلاس التي تواجه الأسر المعيشية الفقيرة وذات الدخل المتوسط.

١٣ - واليوم، تتفاقم حالة الاستضعاف هذه بسبب عدد من العوامل: فشل إمطار ''الغو'' الجزئي في مناطق إنتاج الأغذية الرئيسية في الجنوب؛ والركود الاقتصادي الناجم عن الحظر المفروض على صادرات الماشية في الشمال؛ وانعدام الأمن والصراعات العنيفة؛ والتضخم بسبب ضخ كميات من الورقات النقدية من فئة الشلن الصومالي الجديد. وليس من المتوقع أن تؤدي هذه العوامل إلى تهيئة ظروف واسعة النطاق تهدد الحياة على مدى الستة أشهر المقبلة. إلا أنه في ظل استمرار تدني معدلات سوء التغذية إلى نسبة تتراوح بين ١٥ و ٢٠ في المائة في المناطق المتضررة، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال إلى ٢٢٤ من كل ١ ٠٠٠ طفل حي، فسوف يتعين على وكالات المعونة أن تواصل تقديم مستويات كبيرة من المعونة الإنسانية للحيلولة دون وقوع خسائر في الأرواح ومنع التدهور السريع في سبل العيش.

١٤ - وفي أعقاب الإخفاق الجزئي في هطول أمطار موسم ''الغو'' في جنوب الصومال، ستعاني أقاليم باي، وباكول، وغيدو، وحيران من انخفاض حاد في إنتاج محصول الذرة الرفيعة - وهي المحصول الأساسي. ولن يصبح النطاق الكامل لانعدام الأمن الغذائي واضحا إلا في الفترة الممتدة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر. وسيتحمل الفقراء من الرعاة الزراعيين الذين يبلغ عددهم نحو ٤٠٠ ٠٠٠ فرد تقريبا في المناطق المذكورة أعلاه، أثقل عبء في هذا الصدد.

١٥ - وقد أخذت مستجمعات المياه في هذه المناطق تجف بالفعل، رغم أن ظروف الرعي تقترب من المعدل المعياري الموسمي، وتعتبر مخزونات الأسر المعيشية من الأغذية وافية (ولكنها آخذة في الانخفاض) عقب جني محاصيل لا بأس بها في العام الماضي. ومن المحتمل أن يؤدي نقص المياه إلى ضغوط غير عادية تدفع إلى الهجرة وقد يؤدي ذلك إلى زيادة انتشار الأمراض.

١٦ - وقد يطرأ تدهور سريع على الأمن الغذائي في جنوب الصومال في ضوء هذا التقدير الأولي وذلك إذا طرأ تغير كبير على أي من الافتراضات التالية: '١' زيادة مستويات أسعار السلع الأساسية؛ '٢' تدهور معدلات التبادل التجاري فيما يتعلق بالعمالة ومنتجات الألبان والمنتجات الزراعية؛ '٣' فرض قيود على طرق النقل، وإمكانية الوصول إلى الأسواق وشبكات ذوي القربى المفتوحة للتجارة مع المناطق التي تنتج ما يزيد على حاجتها (مثل جبا وشعبيليه).

١٧ - ولن يؤدي الإنتاج المحدود للمحاصيل في موسم واحد في حد ذاته إلى حدوث أزمة خطيرة. وفي هذا الصدد، يعتبر رصد مدى نجاح أمطار 'الداير' وموسم الحصاد في أواخر عام ٢٠٠١ من العوامل الرئيسية التي تنطوي على مخاطر. والمطلوب، بالإضافة إلى اتخاذ تدابير للاستجابة الفورية، مواصلة التركيز على أسباب التضرر الهيكلية، بما في ذلك اتخاذ تدابير لمعالجة العوامل الصحية المزمنة، وكفالة

فرص الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وإعادة بناء قواعد أصول الأسر المعيشية الفقيرة.

١٨ - وفي المناطق الشمالية، يفضي استمرار فرض الحظر على صادرات المواشي إلى تقليص قدرة الأسر المعيشية الفقيرة على الحصول على الخدمات الاجتماعية الضرورية وشراء السلع الغذائية الأساسية. وتشمل أكثر الفئات تضررا المشردين داخليا وفقراء الحضر (فكل من الفئتين يعتمد على العمل المتصل بالتجارة) وكذلك الأسر المعيشية الرعوية الفقيرة (التي تحصل على قدر أقل من المبالغ المحولة وتعتمد على العمالة في الحضر كطريقة لمواجهة أعباء الحياة). وقد أدت الأحوال البيئية المواتية السائدة في عام ٢٠٠٠ وزيادة المبالغ المحولة من المواطنين العاملين في الخارج إلى التخفيف من آثار الحظر المفروض على تصدير الماشية.

١٩ - وقد اضطرت مجموعات رعوية كثيرة قرب نهاية موسم الجفاف في شهر نيسان/أبريل، إلى الاستدانة من أجل الحصول على المياه، بينما أدى نقص المراعي والمياه في مناطق عودال الساحلية إلى نفوق الثروة الحيوانية. وقد خفت هذه الضغوط عند حلول موسم أمطار 'الغو'. وفي حالة كون أمطار موسم 'الداير' غير مواتية في الشمال الشرقي والشمال الغربي من البلاد، فإن الإنتاج المحلي لن يشكل عازلا كافيا ضد صدمات الانكماش الاقتصادي وقد يتفشى انعدام الأمن الغذائي على نطاق واسع. والمطلوب هو مواصلة عملية الرصد.

٢٠ - وحتى الآن، أسفر تفشي مرضى الكوليرا السنوي عن حالات إصابة يقل عددها بمقدار الربع عن عدد الحالات التي سجلت في العام الماضي. وإذا استمر هذا الاتجاه، فإنه سيكون أكثر معدلات تفشي المرض اعتدالا منذ عام ١٩٩٤. ومنذ أول كانون الثاني/يناير، بلغ مجموع حالات الإصابة بالمرض ٦٣٦ ١ حالة وسجلت ١١٦ حالة وفاة، وبذلك بلغ إجمالي معدل الوفيات نسبة ٧,١ في المائة. ويجري حاليا التحقق من التقارير التي تفيد بظهور حالات جديدة من مرض الكوليرا في لوك بإقليم غيدو. ولم ترد أي تقارير عن حدوث تغييرات كبيرة بالنسبة للأمراض الرئيسية الأخرى التي تشمل الحمى السوداء والحصبة والملاريا.

جيم - المسائل الاقتصادية

٢١ - يعزى التضرر السريع في الصومال عموما إلى قاعدة الموارد الطبيعية القاحلة لذلك البلد. وبرغم أن العوامل البيئية تعد ذات أهمية (إذ أن هطول أمطار النينيو الغزيرة في عام ١٩٩٧ أدى إلى حدوث فيضانات هائلة، وتفشي الأمراض وتدمير الهياكل التحتية، في حين أن ضعف هطول الأمطار مؤخرا أسفر عن قدر ضئيل من المحاصيل) فإن هذه العوامل تخفي المسببات الاقتصادية الرئيسية التي تدعم حالة التضرر التي يعاني منها ربع الشعب الصومالي. وهذه العوامل التي هي من صنع الإنسان موجودة في السياق الطبيعي لعدم التيقن البيئي.

٢٢ - **نضوب الأصول والفاقة** - أدى العنف السياسي إلى إصابة القدرة الإنتاجية للأسر المعيشية الريفية بالشلل وأجبر مئات الآلاف من الصوماليين على الهرب من ديارهم. ونجم عن فقدان الأصول هذا، بما في ذلك الأرض والثروة الحيوانية، انتشار الفاقة والعوز انتشارا هائلا بين الأسر المعيشية التي كانت قائمة بإعالة نفسها من قبل.

٢٣ - **الحصول على فوائد محدودة من التوسع الاقتصادي** - لم تعد العلاقات غير المتكافئة بين الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة في الحضر بأرباح كبيرة على القوى العاملة، حتى عندما زاد الطلب على هذه القوى زيادة كبيرة. فعدم تكافؤ معدلات التبادل التجاري بين رأس المال (ذي الإمداد المحدود) والعمالة (المعروضة بصورة وفيرة) يعني أن عمالة الفقراء في القطاع الخاص لم تسفر عن شيء أكثر

من أجور الكفاف. وهذا لا يتيح للفقراء قدرا كبيرا كافيا من المدخرات أو الاستثمارات التي تهيئ لهم فرص الوصول إلى وسائل جديدة للإنتاج.

٢٤ - **نقص البنى التحتية والخدمات الاجتماعية** – عقب الانخفاض التدريجي الذي حدث في استثمارات الدولة في مجال الخدمات الاجتماعية طوال الثمانينات، فإن الكثير من المواد والمعدات والخبرات الفنية المطلوبة لتوفير السلع للجمهور واستمرارها دُمرت وتبعثرت أثناء الحرب الأهلية. فالتجارة والنقل في حالة معاناة بسبب سوء شبكات الطرق وانعدام الأمن على كثير من الطرق الرئيسية. ورغم الجهود الكبيرة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة، فإن فرص حصول الجمهور على خدمات المعونة محدودة بسبب تركيز المشاريع في المناطق الحضرية، وتناقص حضور الوكالات في الأقاليم الجنوبية والتضاؤل المستمر لقاعدة التمويل.

٢٥ - **الافتقار إلى الإدارة الاقتصادية الكلية** – أدى دخول مبالغ كبيرة من الورقات النقدية المطبوعة حديثا من فئة الشلنات الصومالية إلى مقديشيو إلى انتشار التضخم. ورغم أن الشلن ظل مستقرا بشكل عام لعدة سنوات حيث تراوح سعر الصرف بين ٠٠٠ ٨ و ٠٠٠ ١٠ شلن صومالي مقابل دولار واحد من دولارات الولايات المتحدة، فإن زيادة العرض من الأوراق النقدية أدت إلى خفض قيمة العملة بحيث زاد سعرها عن ٠٠٠ ٢٠ شلن صومالي مقابل دولار واحد في عام ٢٠٠١. وأصبحت الأسر المعيشية الفقيرة والأسر ذات الدخل المتوسط التي كانت تحتفظ أغلبيتها بمبالغ من الشلنات غير قادرة الآن على شراء المواد الغذائية المستوردة، في حين انخفضت قيمة أي مدخرات لديها بمقدار النصف.

٢٦ - **الاعتماد على السوق وتقلباتها** – إن القليل جدا من الأسر المعيشية الصومالية، إن وجد، يعيش على إنتاج الكفاف وحده. ففي الواقع، تجري مبادلة الدواجن والمواشي والمنتجات الزراعية المترلية بمواد غذائية مستوردة وبسلع معمرة أخرى. وبسبب مجموعة من التغيرات في عرض المنتجات المحلية، وانعدام الأمن الذي يحيط بإمكانية الوصول إلى مناطق الأسواق في الحضر والتقلب في أحوال الطلب من جانب بعض الأسواق الإقليمية (كما يتبين أحيانا في أعمال الحظر المفروض على تصدير المواشي)، يتعرض المنتجون الصوماليون لتقلبات بالغة من حيث قدرتهم على الاستفادة من الأسواق.

٢٧ - **الدعم الاجتماعي والأموال المحولة من الخارج** – كان للمساعدات التي قدمها أفراد العشائر والمجتمعات المحلية والأسر لبعضهم البعض مفعول حيوي في تخفيف أسوأ الآثار المترتبة على الضغوط والأزمات المتكررة. وقد قام تشتت الصوماليين، على وجه الخصوص، بدور رئيسي في إعادة جزء من الأجور التي حصل عليها من عمل منهم في الخارج إلى ذويهم في الصومال. إلا أن منافع الاقتصاد القائم على تحويل الأموال من الخارج تعود في المقام الأول إلى مجموعات الطبقة الوسطى في الحضر التي تتوفر لها احتمالات أكثر، بسبب ما أتيح لها من فرص في مجال التعليم والعمل، لأن يكون لديها أقرباء يعيشون في الخارج.

ثالثا – المساعدة المقدمة من الأمم المتحدة إلى الصومال

٢٨ - تعمل وكالات الأمم المتحدة إلى جانب ما يزيد على ٦٠ منظمة غير حكومية دولية وحركة الصليب الأحمر، التي تشكل مع الجهات المانحة هيئة تنسيق المعونة للصومال. وعلى مدار الإثني عشر شهرا الأخيرة، تم تقديم معونة بمبلغ يزيد على ١٠٠ مليون دولار (نحو ٥٠ مليون دولار من

خلال منظومة الأمم المتحدة). وقد اعتمدت وكالات الأمم المتحدة استراتيجية إنمائية إنسانية مؤلفة من أربعة أجزاء لزيادة إمكانية الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية وبناء بيئة مواتية للسلام والمصالحة. وتتكون أعمدة هذه الاستراتيجية من: '١' الوصول إلى مجموعات السكان المتضررة؛ '٢' تهيئة بيئة آمنة للعمل؛ '٣' تقديم المساعدة والحماية؛ '٤' تحسين التنسيق وخدمات الأمن والدعم.

٢٩ - ومع ذلك، تظل الصومال من أكثر بيئات العمل صعوبة في العالم. ولدى جميع وكالات الأمم المتحدة وجود دائم في الصومال، ولكن منذ عام ١٩٩٥، شكلت كينيا مقرا لوكالات المعونة الدولية، نظرا لأن توفير المساعدة، مثلما يحدث مع جميع العمليات العابرة للحدود، يتسم بالتكلفة الباهظة والمشقة البالغة. وفي عملية مثل هذه العملية، يوجد عدد من العقبات التي يصعب التغلب عليها ومنها تقييد إمكانية الوصول وعدم القدرة على التنبؤ بها بسبب انعدام الأمن؛ وعدم وجود شركاء دوليين في أجزاء كثيرة من جنوب الصومال ووسطها؛ والتمويل المحدود أو المتأخر الذي يؤدي إلى تقليص الأنشطة الوقائية الطويلة المدى؛ وكون توقعات واحتياجات المجتمعات المحلية تفوق بكثير قدرة العديد من الوكالات.

٣٠ - وعلى الرغم من صعوبة البيئة التشغيلية في الصومال، فقد حققت وكالات الأمم المتحدة عددا من الأهداف المبينة بإيجاز في النداء الموحد المشترك بين الوكالات المتعلق بالصومال لعام ٢٠٠١.

ألف - الأمن الغذائي والتنمية الريفية

٣١ - على ضوء التحسن الذي طرأ على حالة الأمن الغذائي في معظم أنحاء الصومال أثناء الجزء الأخير من عام ٢٠٠٠، أجرى برنامج الأغذية العالمي تغييرا في استراتيجيته يتمثل في التحول من توزيع الأغذية في حالات الطوارئ إلى توفير الغذاء مقابل العمل والدعم الاجتماعي. وبالنظر إلى انخفاض مستوى الاحتياجات على مدى التسعة أشهر الماضية، فإن قنوات إمدادات الغذاء التابعة للبرنامج كانت سليمة بشكل معقول في الجزء الأول من عام ٢٠٠١. إلا أنه على ضوء احتمال زيادة تعرض السكان للتضرر في كثير من أنحاء البلد، يتوقع برنامج الأغذية العالمي زيادة كبيرة جدا في متطلبات توزيعه أثناء الجزء الأخير من العام. وانتظارا لإجراء مزيد من التقدير الحاسم من جانب وحدة تقييم الأمن الغذائي للمحاصيل القائمة على أمطار 'الغو'، يقدر البرنامج الآن الاحتياجات الدنيا لمواجهة الأزمة بمقدار ٢٠ ٠٠٠ طن (بمبلغ يصل إلى ١٦,٤ ملايين دولار) للوفاء باحتياجات المعونة الغذائية حتى نهاية حزيران/يونيه ٢٠٠٢.

٣٢ - وقام برنامج الأغذية العالمي بتوزيع ١٥ ٢٩٦ طنا من السلع الغذائية الأساسية على عدد من المستفيدين في الصومال يقدر بـ ١,٣ مليون نسمة في الفترة من تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى حزيران/يونيه ٢٠٠١. وقد وزعت منها نسبة ٦٢ في المائة في المناطق الجنوبية، و ٢٥ في المائة في شمال غرب البلاد، و ١٣ في المائة في شمال شرقها. واستخدمت نسبة ١٢ في المائة من المجموع في أنشطة الإغاثة، و ٦٢ في المائة في أنشطة التأهيل والإنعاش من خلال برنامج الغذاء مقابل العمل، ونسبة ٢٦ في المائة لدعم المؤسسات الاجتماعية مثل مراكز صحة الأم والطفل، ومؤسسات الرعاية، ومراكز علاج مرض الدرن الرئوي (السل)، والبرامج النموذجية للتغذية المدرسية ومحو أمية الكبار.

٣٣ - وأسهمت الجهود المشتركة لوكالات الأغذية، بما فيها برنامج الأغذية العالمي، وتعاونية الإغاثة الأمريكية في كل مكان ولجنة الصليب الأحمر الدولية في خفض معدلات سوء التغذية واستقرار الأسعار في أسواق الأغذية. وأمكن عن طريق كفالة التدخل الغذائي في الوقت المناسب

والاستفادة من المحاصيل الجيدة تلافي حدوث نقص حاد في الأغذية وتفادي انتشار الجوع.

٣٤ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ٣٣٠ طنا من البذور والآلات للمزارعين المتضررين البالغ عددهم ٥٠٠ ١٦ مزارع، ووزعت ٠٠٠ ٢٠ مجموعة من مستلزمات الخضر و ٠٠٠ ٤٠ مجرفة لزيادة الإنتاج الغذائي للأسر المعيشية التي ترأسها امرأة وتنويع محاصيل الأسر المعيشية الزراعية المتضررة في مناطق الزراعة البعلية والمروية. ويقدم الدعم في مجال البستنة، بالإضافة إلى التثقيف في مجال التغذية بغية زيادة إنتاج الخضراوات من أجل الاستهلاك المترلي والتسويق المحلي للأسر المعيشية التي ترأسها امرأة في المناطق النهرية، وقدمت منظمة الأغذية والزراعة المساعدة في تشييد ٣٥ سدا بأبواب متحركة للنهوض بأعمال الزراعة ودرء الفيضانات. واستكمل تشييد ٨ سدود خلال النصف الأول من عام ٢٠٠١.

٣٥ - وأفضت استجابة منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمواجهة الفيضانات في وادي جبا السفلي إلى إعادة تشييد المنازل في قرية ارير. كما تم إصلاح الجسور الواقعة على نهر جبا من أجل ترميم الكسور التي حدثت في الضفة الشرقية الواقعة بين جاماميي وجيليب. وجرى توزيع ٧٥ طنا من بذور الذرة الصفراء، و ٣٥ طنا من بذور اللوبيا على المزارعين المتضررين في مقاطعة جاماميي لكي تزرع في موسم الغو.

٣٦ - وثمة تعاون قائم بين منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بصدد الطرق التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم الجهود الرامية إلى رفع الحظر على استيراد المواشي الذي فرضته دول الخليج على القرن الأفريقي. واستهدفت الجهود المشتركة المبذولة ما يلي: '١' الإسهام في زيادة الحوار بين البلدان المستوردة والبلدان المصدرة بشأن تجارة المواشي؛ '٢' وضع ضمانات جيدة التنظيم وطويلة الأجل لكفالة جودة الصادرات ورفع الحظر المفروض حاليا؛ '٣' إيجاد توافق مناسب في الآراء التقنية والعلمية بشأن أساليب الحد من انتقال الأمراض. وقد رفعت جهة مستوردة واحدة، هي الإمارات العربية المتحدة، الحظر الرئيسي المفروض، وانخرطت جهات أخرى في مواصلة الحوار التقني والتجاري والسياسي.

٣٧ - واستمرت وحدة تقييم الأمن الغذائي في رصد حالة انعدام الأمن الغذائي وتوفير الإنذار المبكر لحالات الطوارئ. وقامت الوحدة بالتضافر مع اليونيسيف وغيرها من الشركاء بالإشراف على التغذية، وتوفير التدريب والدعم التقني للشركاء. وقدم الاعتماد الخاص التابع لمنظمة الأغذية والزراعة مساهمات للأنشطة الزراعية في مناطق شعبيليه السفلى، وباي وحيران. ونفذت منظمات غير حكومية محلية هذه الأنشطة.

باء - الصحة والتغذية

٣٨ - اشتركت اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية مع منظمات غير حكومية والسلطات والمجتمعات المحلية في تحصين عدد من الأطفال يقدر بمليون طفل ضد مرض شلل الأطفال، مع استمرار توفير العقاقير الأساسية والمعدات الطبية الأساسية لنحو ٣٥٠ وحدة صحية في جميع أنحاء الصومال. ووفرت اليونيسيف ما يكفي من اللوازم الطبية، بما في ذلك المعدات والعقاقير لدعم العمل الذي تضطلع به جميع الجهات الفاعلة في قطاع الرعاية الصحية الأولية على نطاق الصومال. وتشمل هذه اللوازم إمدادات برنامج التحصين الموسَّع ومستلزمات معالجة الملاريا والكوليرا، من أجل تسهيل أعمال مرافق صحة الأم والطفل، والمراكز الصحية، والقابلات التقليديات والأخصائيين الصحيين

المجتمعيين. واستفاد أكثر من ١٥ ٠٠٠ فرد من برامج اليونيسيف للتغذية التكميلية في وسط الصومال وجنوبها.

٣٩ - وبدأ أخيرا العمل بنظام موحد للمعلومات الصحية التي كانت تفتقر إليها الصومال وذلك عن طريق الجهود المبذولة من جانب منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف ووحدة تقييم الأمن الغذائي وغيرها من الشركاء في هيئة تنسيق المعونة للصومال في جميع أقاليم البلد البالغ عددها ١٨ إقليما. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئ نظام شبكي سريع لاكتشاف تفشي الأمراض مثل الكوليرا، والالتهاب السحائي، والحصبة، والإسهال الدموي وغيرها من الأمراض في جميع أقاليم الصومال. ويتيح هذا النظام المقارنة بين البيانات، وبالتالي يشكل أداة مفيدة للاستجابة للطوارئ ورصد الاتجاهات الصحية. وتم الاضطلاع في أنحاء البلاد بمراقبة تفشي الأمراض الوبائية، ونفذت الأنشطة المتعلقة بمكافحة الكوليرا في بونتلاند وجنوب الصومال ووسطها. وعلاوة على ذلك، قامت منظمة الصحة العالمية كجزء من التأهب لحالات الطوارئ بتدريب ٥٥ أخصائيا فنيا في مجال الدعم المختبري، و ٩٣ أخصائيا صحيا بغية بناء القدرات المحلية لمواجهة الأزمات.

٤٠ - ومن خلال تنظيم البرامج التدريبية وحلقات العمل في أنحاء الصومال تم تزويد السلطات والمجتمعات المحلية بمقومات بناء القدرة في مجال إدارة الخدمات الصحية. وقدمت اليونيسيف، على وجه التحديد، الدعم إلى خمس حلقات عمل إقليمية معنية بالتخطيط الصحي، والتدريب لخمس هيئات صحية إقليمية في إطار هياكل الإدارة الصحية اللامركزية في الصومال. وواصلت منظمة الصحة العالمية تشجيع زيادة التوعية بمسائل الصحة العقلية وتوفير العقاقير الخاصة بالصحة النفسية وتدريب الشركاء ذوي الصلة.

٤١ - وكجزء من مبادرة عالمية خاصة اختيرت الصومال كواحدة ضمن خمسة بلدان فقط في أنحاء العالم لتلقي الدعم من الصندوق العالمي للعقاقير من أجل برنامج مكافحة السل. وقدمت منظمة الصحة العالمية الدعم لإنشاء خمسة مراكز إضافية لعلاج السل في الصومال. واستهدفت المبادرات الجديدة تحسين التكامل الوظيفي بين التدخلات في القطاع الصحي والمبادرات الأخرى الشاملة لعدة قطاعات. وهذه تشمل إصلاح مرافق صحة الأم والطفل وتوفير مرافق أفضل للصرف الصحي لمركز رعاية الأم والطفل في بوصاسو الذي يشكل مركزا لتوفير خدمات التثقيف الصحي للمرأة.

٤٢ - وأعدت منظمة الأغذية والزراعة واليونسكو، بالتعاون مع الفريق العامل المعني بالتغذية التابع لهيئة تنسيق المعونة للصومال، موادا تثقيفية متعلقة بالتغذية لأعضاء المجتمعات المحلية والعاملين الميدانيين، ونظمتا للمدرسين تدريبا نموذجيا في مجال التغذية، وأعدتا دليلا للمدرسين بشأن التغذية في المدارس الابتدائية.

جيم - المياه والصرف الصحي

٤٣ - عمدت اليونسكو، بالتشارك مع المنظمات غير الحكومية والسلطات والمجتمعات المحلية، إلى إصلاح شبكات المياه في الحضر، والآبار العميقة والآبار المحفورة يدويا في الريف. وتم إصلاح أو تشييد ما مجموعه ٤ شبكات حضرية وشبه حضرية للمياه في الصومال. كما جرى إصلاح عدد من الآبار العميقة وشبكات المياه الصغيرة، ٩ منها في الشمال الغربي، و ١١ في الشمال الشرقي و ٣٣ في جنوب ووسط الصومال. وحفرت ١٢٣ بئرا ذات مضخات يدوية في المناطق الجنوبية والوسطى من الصومال، بالإضافة إلى ٤٠ بئرا في الشمال، و ٢٠ بئرا في بونتلاند وصومالي لاند. وأدى ذلك إلى تحسين إمكانية الوصول إلى المياه النظيفة لنحو ٥٠٠ ٠٠٠ شخص في غضون العام.

٤٤ - وتمثّل المجال ذو الأولوية في جنوب الصومال ووسطها في تحديد مرافق المياه في المناطق الريفية ورفع مستواها. وفي هذا الصدد، تم الأخذ بأسلوب تقاسم التكاليف بالنسبة لأنشطة الإنعاش مما أسفر عن نجاح المشروع. وكان التركيز في المناطق الشمالية لبونتلاند وصومالي لاند على رفع مستوى شبكات المياه وبناء شبكات مائية جديدة في الحضر والمدن الرئيسية بالتعاون مع الوزارات التنفيذية.

٤٥ - وقدمت اليونيسيف اللوازم الكفيلة بمكافحة تفشي الأمراض، وتحسين إمدادات المياه المأمونة للمستوطنات الحضرية عن طريق إنشاء نظم المعالجة بالكلور. واشتملت أنشطة الصرف الصحي الأخرى على بناء المراحيض ومرافق الاغتسال في المدارس. وتم بالتضافر مع السلطات المحلية الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات، خاصة فيما يتعلق بوضع استراتيجية وإطار للسياسة العامة.

٤٦ - وأنشأت منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالمياه لتحسين جمع البيانات وتحليل الموارد المائية، خاصة في المناطق المعرضة للجفاف والفيضانات.

دال - التعليم

٤٧ - عملت اليونيسيف واليونسكو بالتشارك مع المنظمات غير الحكومية والسلطات والمجتمعات المحلية على زيادة إجمالي الالتحاق بالمدارس الابتدائية بنسبة ٣٤ في المائة في العام والنصف الماضي، بما في ذلك زيادة معدل التحاق الفتيات بالمدارس بنسبة ٣٥ في المائة. علاوة على ذلك، تم تشييد ٥٠ مدرسة جديدة في المناطق التي يصعب الوصول إليها، وإنشاء لجان تربوية مجتمعية في ٨٠٠ مدرسة وتوفير التدريب أثناء العمل للمدرسين الجدد. كما قدم الدعم لإنشاء أنشطة ومرافق محسنة للألعاب الرياضية والاستجمام.

٤٨ - ووضع ١٣ منهجا دراسيا لتعلم المهارات من الدرجتين الثانية والثالثة في مجالات النجارة، وحياكة الملابس، وصناعة البناء، وصناعة المعادن، وتركيب التجهيزات الكهربائية، والزراعة وتنظيم المشاريع. وتم توفير المواد المرجعية والكتب المدرسية. ووسع أيضا نطاق هذه الخدمات لتشمل دعم مبادرات السلم والمصالحة عن طريق البدء في توفير التعليم الأساسي والمهني من أجل تسريح شباب الميليشيا.

هاء - حقوق الإنسان والمنظور الجنساني

٤٩ - شملت الأعمال التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، بالتشارك مع الشركاء المحليين والدوليين تعميم مراعاة حقوق الإنسان والمنظور الجنساني في جميع برامج الأمم المتحدة. واشتملت النتائج على وضع مبادئ توجيهية ومبادرات مشتركة في مجال الدعوة بشأن مسائل مثل تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، وتدريب القضاة والشرطة وتطوير القوانين. وواصلت اليونيسيف، على وجه التحديد، بمساعدة من صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، العمل مع الزعماء الدينيين في مجال التعليم والدعوة من أجل الترويج للقضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى. واشتركت أيضا اليونيسيف والصندوق في تعزيز مشاركة المرأة في الحكم المدني ومجموعات العون الذاتي.

٥٠ - وبغية بناء قدرات النساء كبناة للسلام، أعد صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة مع الوكالة الألمانية للتعاون التقني قاعدة بيانات مصنفة حسب نوع الجنس بشأن تسريح الميليشيات السابقة وإعادة إدماجهم وإدماج مُعاليهم في شمال غرب الصومال. وأجرى أيضا صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة دراسة أولية عن دور المرأة في جهود التسريح في

مقديشيو، شكلت أساسا لوضع برنامج للتسريح يعمم فيه المنظور الجنساني. وبالإضافة إلى ذلك، قامت وكالات الأمم المتحدة بتعزيز دور المرأة في تيسير الحوار فيما بين العشائر في إطار برنامج ثقافة السلام. وأعرب كل من اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن تأييده لحقوق المرأة والقضاء على جميع أشكال التمييز ضدها عن طريق القيام بحملات أثناء اليوم الدولي للمرأة وغير ذلك من الأنشطة. علاوة على ذلك، اضطلع الصندوق بنشاط في الأوساط النسائية لتيسير الحوار بين العشائر لتعزيز المصالحة، وخاصة في أقاليم جوهر وشعبيليه السفلى وباي.

واو – إعادة توطين العائدين وإعادة إدماجهم

٥١ – واصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تقديم الدعم لإعادة توطين العائدين الصوماليين الطوعية وإعادة إدماجهم مبدئيا خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ وفقا لسياستها المتعلقة بالإعادة الطوعية للاجئين الصوماليين التي وضعت في نهاية عام ١٩٩٩. وقد استفاد من مساعدة المفوضية ما مجموعه ٤٨١ ٥١ لاجئا من إثيوبيا (٣٤٠ ٥٠) وجيبوتي (٨٨٦) واليمن (٢٥٥) في العودة إلى مناطقهم الأصلية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستقر معظمهم في الأقاليم الشمالية الغربية والشمالية الشرقية، واختارت البقية الإقامة في مقديشيو.

٥٢ – ومن الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالتعاون مع السلطات، رصد توطين العائدين وضمان عدم انتهاك حقوقهم. وفي هذا السياق، نفذت المفوضية ما مجموعه ١٢٩ مشروعا من المشاريع سريعة الأثر في مناطق توطين العائدين في عدد من القطاعات المختلفة التي تشمل المياه والصرف الصحي، والصحة، والتعليم والأمن الغذائي. وقد قامت هذه المشاريع، إلى جانب تلبية الحاجات الأساسية للمجتمعات المحلية وزيادة قدرة تلك المناطق على استقبال مزيد من العائدين، بدور في تعزيز المصالحة بين العائدين والمجتمعات المحلية المضيفة.

٥٣ – وقد وضعت المبادرة المشتركة للمفوضية والبرنامج الإنمائي في شكلها النهائي وبدأ تنفيذ البرنامج في تموز/يوليه ٢٠٠١. وسيغطي البرنامج أربع مقاطعات، تشمل هرغيسا، وبوراو، وغارو، وبوصاسو. وستسترشد النهج المماثلة المتبعة تجاه تنفيذ برامج إعادة الإدماج في مناطق أخرى من الصومال، بالخبرة المكتسبة من تنفيذ هذا المشروع.

زاي – برامج التنمية

٥٤ – استمر برنامج الحماية المدنية للصومال في توسيع نطاق أنشطته في أرجاء الصومال. فقد استكمل ٢٥٠ شرطيا تدريبهم في مركز تدريب الشرطة في ماندیرا. ويشترك حاليا ٣٥٠ شرطيا آخر في التدريب. وبدأ إنعاش المركز في منتصف حزيران/يونيه. ويجري في الوقت الراهن تدريب ٣ ٠٠٠ فرد آخر من رجال الميليشيات السابقة في مركز لافولي التدريبي، ومركز أسفلت الصومالي ومجمع نقل الشرطة السابق في مقديشيو.

٥٥ – وقد جاب الخبراء الوطنيون التابعون لبرنامج الحماية المدنية للصومال البلاد بطولها وعرضها واجتمعوا في جميع المقاطعات بالسلطات والمجتمعات المحلية لزيادة التوعية بنهج ضبط الأمن في المجتمعات المحلية. وأسفر ذلك عن إنشاء ستة مراكز إقليمية، و ١٥ مركزا محليا، واشتراك المجتمعات المحلية بنشاط في ضبط الأمن في المجتمعات المحلية. ويجري حاليا إصلاح مختلف المنشآت في الصومال، وهي تشمل ثلاث محاكم في هرغيسا، ومحاكم في غابيلي وبوروما، وسجون في هرغيسا وبوروما وغابيلي وقاعة لتدريب الجهاز القضائي.

٥٦ – وعقدت تسع حلقات عمل في مقديشيو في عام ٢٠٠١. وكان المشاركون فيها يضمون أفرادا من الميليشيات المسلحة، ومفكرين، وزعماء دينيين وتقليديين وبرلمانيين.

وأسفر ذلك عن الإعداد لمؤتمر عام بشأن التسريح، يهدف إلى الحصول على توصيات متعلقة بالاستراتيجيات والسياسات العامة.

٥٧ - وأنشئ مركز الأعمال المتعلقة بالألغام ونظام إدارة المعلومات للأعمال المتعلقة بالألغام عن طريق المساعدة المقدمة من برنامج الحماية المدنية للصومال. ونظم تدريب في مجال الإشراف على إزالة الألغام وإدارة بياناتها وإدارتها التشغيلية والمالية لعشرين موظفا في مركز الأعمال المتعلقة بالألغام. وأنشئ في شمال شرق البلاد مركز الأعمال المتعلقة بإزالة الألغام في بونتلاند.

٥٨ - وتعتبر التجارة هي الدعامة الأساسية للشعب الصومال. وقد جرى تقليص تطوير الموانئ البحرية والتجارة إلى الحد الأدنى بسبب نقص التمويل. وواصل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) تقديم الدعم إلى القطاع الخاص من خلال توسيع نطاق الأنشطة التدريبية وتوفير المساعدة لهذا القطاع في مجال التسويق. وتم توفير المعدات التي تمس الحاجة إليها ورفع مستوى تكنولوجيا المعلومات.

٥٩ - وبدأ العمل في مشروع نموذجي للبث الإذاعي في أوائل عام ٢٠٠١. وأنتجت سلسلة من البرامج المسموعة وأعيد بثها في أنحاء الصومال. والبرامج الإذاعية هي وسيلة للتواصل مع الشعب الصومالي فيما يتعلق بأنشطة وآراء مختلف هيئات الأمم المتحدة والمغتربين الصوماليين. وفي المقابل، يجد الشعب الصومالي فرصة أيضا للتعبير عن شواغله. ولم تستفد بعض المناطق من هذه الخدمة بسبب انعدام الأمن.

٦٠ - وبدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ثلاثة مشاريع جديدة خلال العام الماضي لدعم الحكم الرشيد، وإنعاش النمو الاقتصادي ومساعدة الفقراء، وإعادة إدماج اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا. وعلى ضوء التمويل الذي ورد حتى الآن، فإن تنفيذ البرامج على وشك أن يبدأ في أنحاء البلاد.

حاء - التنسيق والأمن

٦١ - احتفظت وحدة التنسيق التابعة للأمم المتحدة بآليات الإعداد والمواجهة السباقة ضمن مجموعة التحليل الإنساني/ الاستجابة الإنسانية. كما قامت الوحدة، بالتعاون الوثيق مع هيئة تنسيق المعونة للصومال، بتقديم الدعم للوكالات بشأن صوغ استراتيجيات للعمل في الصومال. وقد طرأ تحسن كبير على التنسيق على الصعيد الميداني نظرا لتعيين موظفي تنسيق ميدانين متخصصين وعقد اجتماعات مشتركة بين الوكالات ودورات استراتيجية بصورة منتظمة. وعلاوة على ذلك، شجعت الوحدة على استخدام المبادئ الإنسانية والمبادئ التوجيهية التشغيلية على نطاق أوسع عند التعامل مع السلطات المحلية في الصومال.

٦٢ - وقد وفت المنشأة الأمنية التابعة للأمم المتحدة بمعايير التشغيل الأمنية الدنيا فيما يتعلق بالصومال، وتم تعزيز أمن موظفي الأمم المتحدة بأدنى حد من المعدلات عن طريق نظام تقاسم التكاليف الأمنية، وتلقت أيضا من مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية المعدات التي هي في أمس الحاجة إليها.

خامسا - المساعدة المقدمة من الدول الأعضاء

٦٣ - لا يمكن إنجاز المهام الموصوفة أعلاه إلا بتوافر الموارد المالية والمادية الكافية. وأصدرت وكالات الأمم المتحدة النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ٢٠٠١، كي تدعم أنشطتها الإنسانية والإنمائية وأنشطتها في مجال الإنعاش.

٦٤ - وحتى الآن، لم تقدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سوى مبلغ ١٧٩ ٧٢٧ ٢٠ دولار أو ١٦ في المائة من الاعتماد المطلوب في النداء الموحد لعام ٢٠٠١. ودون تقديم مزيد من المساعدة، لن يتسنى تمديد وجود الأمم

المتحدة في الصومال وتوفير المساعدة الطارئة للسكان المحتاجين.

سادسا – ملاحظات

٦٥ – إن الآثار المجتمعة لعقد من الصراع المستمر على مختلف المستويات والتغيرات المناخية وسحب الاستثمارات الاقتصادية جعلت الصومال من أفقر البلدان قاطبة على وجه الأرض. ففي المتوسط، يعيش الصوماليون على أقل من نصف دولار في اليوم، ويبلغ الأجل المتوقع للفرد ٤٥ سنة في المتوسط. وعلى ضوء تدهور الظروف البيئية مرة أخرى، وتوقعات زيادة التضرر وسوء التغذية في نهاية عام ٢٠٠١ وبداية عام ٢٠٠٢، فإن زيادة الدعم الدولي تكتسب أهمية أكبر.

٦٦ – إلا أن القلة من الشعب الصومالي المتضرر قادرة على إعادة بناء سبل معيشتها بطريقة مطردة. وقد تمثل أحد الآثار الاجتماعية – الاقتصادية الطويلة المدى المترتبة على الحرب في الصومال في ترسيخ الفرص المتباينة للوصول إلى قاعدة الموارد الإنتاجية للبلد. واستفاد القطاع الخاص في توسعه من الموارد المتاحة. غير أن المجموعات المحرومة لم تستفد من العوائد الملازمة لهذا التوسع. والفقر يدعمه تاريخ الصومال الطويل من النظام الاقتصادي الطبقي، ودمار قواعد أصول الأسر المعيشية، ونقص الخدمات الاجتماعية الأساسية والاستبعاد التدريجي للمنتجين من قواعد الموارد الإنتاجية للبلد. وإلى أن يتم التصدي لهذه العوامل الأساسية، فإن الجهود الإنمائية المبذولة في الأجل الطويل ستكون معرضة للخطر. ومن هذا التحليل، يمكن استخلاص عدد من الملاحظات بشأن الحالة الراهنة في الصومال.

٦٧ – يتعين اتخاذ المزيد من التدابير للمساعدة في بناء سلم مستدام في الصومال. وهذا التحول ينبغي أن يشتمل على إطار قوي للعمل الذي يتصدى لكثير من القضايا الناشئة عن الصراع الصومالي. وهذه القضايا تشمل، على وجه الخصوص، القضايا المتصلة بطبيعة الحكم والهياكل السياسية في الصومال، والاستيلاء القسري على الأراضي والممتلكات والفظائع التي ارتكبت في الماضي في مجال حقوق الإنسان.

٦٨ – والجهود التي تبذلها جهات وطنية فاعلة، بدعم من الجهات الفاعلة الدولية يجب أن تشمل تعزيز وحماية حقوق الإنسان مع إيلاء اهتمام خاص لاستعادة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية من خلال إصلاح الخدمات الاجتماعية الأساسية والبنى التحتية. وينبغي الاضطلاع بذلك مع توجيه اهتمام خاص للمجتمعات المحلية المهمشة والمتضررة التي تتعرض بصورة مستمرة لمقتضيات الصدمات الاقتصادية والمناخية، التي تؤدي إلى دورة مستمرة من حالات الطوارئ الإنسانية.

٦٩ – وبالرغم من أن التفكك والفوران الاجتماعيين أثرا تأثيرا سلبيا على المرأة، خاصة على ضوء زيادة العنف والإملاق، فإنه أحدث تحولا أيضا في العلاقات بين الجنسين. فالمرأة أصبحت تحتل مركز الصدارة بصورة متزايدة في عملية صنع القرار على كل من الصعيد المحلي والاقتصادي والسياسي. وكل هذه القوى، بالإضافة إلى زيادة الدور الذي يقوم به المجتمع المدني، يجب أن تدعمها جهات فاعلة خارجية.

٧٠ – وبالنظر إلى الهشاشة السياسية للصومال، يتعين أن تستمر جميع الجهود المبذولة من جانب المجتمع الدولي لكفالة اتباع نهج متزامن من الناحية السياسية ومن ناحية تقديم المعونة يتيح إمكانية الوصول في الحالات الإنسانية ويسمح بالتزام الحياد. ويظل اتباع هذا النهج الإضافي القائم على زيادة الارتباط حسب ما تقتضيه الظروف، دون زيادة حدة وخطورة الصراع الداخلي هو لب برنامج تقديم المعونة للصومال.